النظرية الاستثنائية في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر

ا. م. د. رنا مولود شاكر

جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

E: rana.mawlood@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تتأصل النظرية الاستثنائية في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر ضمن الموروث الديني للجماعات الاستيطانية، وتطورت عبر البراغماتية الليبرالية من العهد اللاهوتي المقدس إلى التعاقد السياسي والمقاربة المؤسسية، ولم تكتفِ بأنها تمثل بنية فكرية إنما تحولت إلى رؤية ووعي إدراكي يوجه السلوك السياسي الداخلي والخارجي، كما أسهمت بإعادة هندسة الهوية القومية، ووظفتها براغماتياً النخب السياسية الفاعلة في المجتمع لتبرير فكرة الهيمنة تحت مظلة الحلم الأمريكي، ولإعادة صياغة خطابها بين الرسالة الأخلاقية والواقعية السلطوية، لاسيما في مرحلة النظام العالمي الجديد والحرب على الإرهاب، وعلى الرغم من مرونتها التاريخية تواجه اليوم أزمة وجودية في عالم متعدد الأقطاب، والذي كشف عن تناقض جوهري ما بين مبادئها التحررية وسياساتها القائمة على الهيمنة، وبناءً على ذلك، ترتبط ديمومة فاعليتها الفكرية بمستوى مرونتها لإعادة هيكلة عقيدتها القيادية وذلك عبر تحويل مفهوم الاستثنائية من امتياز سيادي مكتسب إلى مسؤولية وظيفية تلتزم بمتطلبات الاستقرار الدولي، ويقتضي هذا التحول البنيوي الانتقال من أدبيات الهيمنة والتفوق القائم على القوة الصلبة، إلى توظيف آليات الجذب والقوة الناعمة، وبخلافه يغدو نظامها الإدراكي عُرضة للانكفاء والانكماش الأيديولوجي، الأمر الذي يفضي بالضرورة لفقدان شرعيتها الدولية وتقويض ثقلها الإستراتيجي في البيئة العالمية.

الكلمات المفتاحية: التفكير الاستثنائي، الموروث الديني، الحلم الأمريكي، الهوية القومية، النخب الحاكمة، الهيمنة العالمية.

تأريخ الاستلام 2025/10/26 **تأريخ قبول النشر** 2025/10/27

Exceptionalist Theory in Contemporary American Political Thought

Asst. Prof. Dr. Rana Mawlood Shakir
University of Baghdad/ Center for Strategic and International Studies
E: rana.mawlood@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Consequently, the perpetuation of its geopolitical effectiveness is inextricably linked to the extent of its flexibility in restructuring its leadership doctrine. This specifically entails redefining "national exceptionalism" from an acquired sovereign privilege into a functional responsibility that adheres to the imperatives of international stability. Such a structural reorientation necessitates a strategic transition away from the rhetoric of hegemony and hard-power supremacy toward the deployment of attraction-based mechanisms and soft power. Failing this, its cognitive framework risks ideological retrenchment and contraction, which would inevitably erode its international legitimacy and undermine its strategic standing within the global order.

Keywords: Exceptionalist Thought, Religious Legacy, American Dream, National Identity, Governing Elites, Global Hegemony.

المقدمة:

أن النظرية الاستثنائية تَعد ظاهرة فكرية وسياسية متعددة الأبعاد، مما جعلها تأخذ حيزاً مؤثراً في بنية الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، إذ تمثل

منظومة فكرية وتاريخية متجذرة تشكلت عبر الموروث الديني والثقافي وأسهمت خلال مراحل تطورها نحو صياغة الهوية الجماعاتية للأمة الأمريكية لتحدد وجودهم وتأثيرهم حول العالم، وأصل فكرتها يستند الى أن الولايات المتحدة الدولة – الأمة تمثل حالة فريدة ومتميزة بين الدول والأمم الأخرى، لأنهم لم يخضعوا لقوانين التاريخ والسياسة التي تحكم سائر الأمم، أنما هم أداة متميزة لتنفيذ رسالة عليا لنشر الحرية والديمقراطية، وهنا يكمن دورهم الاستثنائي لقيادة العالم لتحقيق ذلك، وتعود جذور هذا التفكير الى الأطروحات البيوريتانية للمستعمرين الجدد لما سمي سابقاً بالعالم الجديد، إذ أرتبط ظهورها بالفكر الديني لهم ومع التحولات السياسية التي رافقت استقلالهم عن الاستعمار الإنكليزي العام 1776، تطور منظورهم الفكري للنظرية لتصبح أكثر شمولا وتعبر عن أطروحات فكرية تتوائم مع واقعهم الجديد الطامح نحو الهيمنة بدلاً من القيادة، مما دفعهم نحو الاهتمام بتصدير تلك الأفكار وركزوا على أمرين نشر إنموذجهم الديمقراطي الفريد وترسيخ فكرة دورهم كحارس استثنائي للحرية العالمية أمام الشعوب الأخرى، وتم توظيف كليهما كجزء من خطابهم السياسي الحديث تحت مسمى الحلم الأمريكي والذي تحول بعد عدة قرون لمنظومة للحراك الاجتماعي والاقتصادي العالمي.

ولم تتوقف عملية تطوير أطروحات هذه النظرية وحسب وإنما اتسمت بالتجديد وأصبحت أحد أهم المحاور التي يعاد إنتاجها كجزء من البنية الفكرية والسياسية لرواد الفكر الأمريكي وصناع القرار، إذ تم استخدامها كوسيلة لتبرير مخططاتهم الخارجية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، كما وظفت داخليا كجزء من الخطاب السياسي على اختلاف توجهاته الحزبية والإيديولوجية لتمرير أجندات محددة أمام الراي العام الأمريكي، وهذا التوجه ابتدأ منذ نهاية الحرب الباردة عندما تصاعد الحديث عن مفهوم النظام العالمي الجديد، واستمر اعتماده بشكل كبير في مرحلة الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي

عشر من سبتمبر 2001، وصولاً إلى الجدل الراهن حول تراجع الهيمنة الأمريكية في ظل عالم متعدد الأقطاب، لنجد أن فكرة الاستثناء الأمريكي ظلت حاضرة كخلفية فكرية تتحرك في إطارها التحولات السياسية الكبرى.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل أبعاد النظرية الاستثنائية وتطورها في الفكر السياسي المعاصر، وتحليل المضامين الفكرية المتعددة للنظرية والتمييز بين تجلياتها المتنوعة عبر مراحل تطورها من الموروث الديني إلى التاريخي والإيديولوجي بمختلف تياراته الحديثة والمعاصرة، مع التركيز على كيفية توظيف النخب الحاكمة وأجهزة صنع القرار لها في سياقات الأزمات الداخلية والخارجية، وتحديد مدى نجاح خطابها الاستثنائي في معالجة قضايا الاستقطاب السياسي الخارجي، وأزمة الديمقراطية، والتحديات الاجتماعية على المستوى الداخلي.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه يقدم رؤية معرفية حول الأصول الفكرية للنظرية الاستثنائية وتأثيرها في بنية الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، عبر رصد التحولات الفكرية خلال مراحل تطورها وانتقالها من المنظور الديني الى التعاقد السياسي والمؤسساتي، وتحديد مدى اسهامها بإعادة أنتاج الهوية القومية الأمريكية الحالية، وتأثيرها على السلوك السياسي الداخلي والخارجي للولايات المتحدة الأمريكية.

إشكالية البحث: تركز الإشكالية حول مسألة التناقض ما بين الفكرة الجوهرية للبعد الرسالي الأخلاقي للنظرية الاستثنائية الأمريكية وما بين مقتضيات الواقعية السياسية لسلوكها السلطوي لتنفيذ خططها الإستراتيجية في الهيمنة العالمية، والسؤال المركزي للإشكالية: هو كيف وظّف الفكر السياسي الأمريكي المعاصر النظرية الاستثنائية لتوفير غطاء أخلاقي وشرعية داخلية ودولية لخطط أمنها القومي التي تهدف عملياً لإدامة الهيمنة الأحادية، على الرغم من تناقض هذه الممارسات مع قيم الحرية والديمقراطية ومبادئ السيادة والمساواة بين الدول.

فرضية البحث: أن النظرية الاستثنائية لم تعد مجرد خطاب للموروث الديني والأيديولوجي وحسب، وإنما تحولت لأداة براغماتية مرنة توظفها النخب السياسية المؤثرة لإعادة صياغتها لتبرير سلوكهم السياسي المتناقض داخلياً وخارجياً، لتنتقل النظرية من تجسيدها لروح الالتزام الأخلاقي كرسالة عالمية شاملة الى تكريس منطق الاستثناء من القواعد الذي يحرر الولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها القانونية الدولية.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع الأصول الفكرية والسياسية للنظرية وكيف تطورت عبر الحقب التاريخية وصولا الى الوقت الراهن، والمنهج التحليلي، بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة ظاهرة فكرية وسياسية متعددة الأبعاد، والمنهج البنيوي التفكيكي لتفكيك الخطاب السياسي للنظرية من أجل كشف التناقضات ما بين جذور أصولها الفكرية وتطبيقاتها السياسية المعاصرة.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث على مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: الأصول الفكرية للنظرية الاستثنائية: من العهد الديني الى العقد السياسي

المبحث الثاني: تجليات النظرية الاستثنائية في العقل السياسي الأمريكي المعاصر

المبحث الأول: الأصول الفكرية للنظرية الاستثنائية: من العهد الديني الى العقد السياسي.

تُعدّ النظرية الاستثنائية الأمريكية نتاجًا لتفاعل معقد بين عوامل تاريخية وفكرية ودينية وحتى جغرافية أسهمت في تشكيل الوعي الذاتي للأمة الأمريكية

ودورها في العالم، ولفهم تجلياتها المعاصرة علينا البحث والتعمق في جذورها التاريخية والتي ولدت منها الفكرة الجوهرية للنظرية حول الاعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية متفردة في قيمها وتطورها الديني والفكري والسياسي، وهذا التصور يعود الى إلى المرحلة الاستعمارية المبكرة، وتحديداً إلى وصول المستوطنين من البروتستانت إلى سواحل نيو إنجلاند في الثلث الأول من القرن السابع عشر، إذ حملوا معهم تصوراً دينياً عميقاً مستلهماً من نصوص العهد القديم، فسروا عبره أن هجرتهم إلى العالم الجديد تمثل تكراراً لما حدث لبني إسرائيل عندما أتجهوا لأرض الميعاد، وأعلنوا عن أنفسهم أنهم شعب الله المختار في هذا الموقع الجغرافي الجديد، وشكلت هذه الاستعارة الدينية المستلهمة حجر الأساس الذي بُنيت عليه فكرة الخصوصية والتفرد الأمريكي، وطبقا لهذا التصور لم تعد الأراضي المستعمرة مجرد أرض جديدة للاستيطان، إنما مشروعاً ذا بعد ديني وأخلاقي يحمل رسالة للعالم بأسره، ولمعرفة طبيعة الأصول الفكرية لهذه النظرية يجب علينا تحديد مرتكزاتها الجوهرية، وتتبع تطورها التدريجي من المنظور الديني الى التعاقد السياسي الذي صاغ شكل الدولة والأمة في مرحلة ما بعد الاستقلال وكالآتي:

أولا: المرتكزات الفكرية للاستثنائية: تنطلق مرتكزاتها في تفكير العقل السياسي عبر اعتقاده بأن الولايات المتحدة دولة فريدة بطبيعتها ومختلفة عن باقي الأمم، وتستند لعدة ركائز رئيسة أبرزها الجذور الدينية والثورة والديمقراطية، وتكمن أهميتها في توجيه سياستها الخارجية وتشكيل هويتها الوطنية، ويمكن أن نحدد الثلاث مرتكزات المؤثرة في الفكر والعمل السياسي بالآتي:

1- الموروث الديني والتاريخي: ويمثله الاتجاه الديني للبيوتاريه من البروتستانت الأوائل الذين استوطنوا أمريكا قبل الاستقلال عن الاستعمار الإنكليزي، ووجد هؤلاء أن المستوطنات التي سكنوا فيها ستمثل "مهمة إلهية لبناء مجتمع مثالي يكون

منارة للعالم ، هذه الرؤية الدينية التي اعتبرت الأمريكيين شعبا مختارا، أسهمت في ترسيخ الشعور بالرسالة الأخلاقية والقدر المتجلي الذي برر التوسع غربًا والتدخل في شؤون الآخرين" (Restad2017,p34-37)، وعلى الرغم أن هذا الجانب كان في البداية أكثر تركيزًا على الشأن الداخلي، إلا أنه تطور ليصبح جزءًا من الخطاب الذي يبرر الدور الأمريكي في نشر القيم الديمقراطية عالمياً.

2- بنية التفكير الليبرالي: تُعدّ الأفكار الليبرالية التي قامت عليها الثورة الأمريكية، مثل الحرية الفردية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، من أهم مصادر الاستثنائية، ورأى الآباء المؤسسون أن الولايات المتحدة تمثل "تجربة فريدة في الحكم الذاتي القائم على مبادئ التنوير، وأنها نموذج يُحتذى به للعالم، هذا الإيمان بالقيم العالمية للديمقراطية والحرية دفع العديد من القادة الأمريكيين المعاصرين" (Wilentz 2018, p87-91)، أبرزهم الرئيس جون إف. كينيدي، إلى التأكيد على أن القوة المؤثرة لأمريكا تكمن في رغبة كل إنسان في أن يكون حرًا، وكل أمة في أن تكون مستقلة، ومع ذلك، لم تخلوا هذه الأيديولوجية من تناقضات، أبرزها وجود العبودية في الدستور الأمريكي، والتحديات المستمرة في تحقيق المساواة العرقية، مما يشير إلى الفجوة بين المثل العليا والواقع التاريخي.

3- البيئة الجغرافية وتأثيرها على الخطط الإستراتيجية: أن الموقع الجغرافي للولايات المتحدة دوراً حاسماً في تشكيل استثنائيتها لأن "الحماية التي وفرها المحيطان الأطلسي والهادئ، والحدود مع جيران أضعف، سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بالتركيز على التوسع الداخلي وتجنب الصراعات الخارجية لمدة طويلة على العكس من دول أوروبا" (Brands 2022, p75-77)، ومع صعودها كأكبر اقتصاد في العالم في بداية القرن العشرين، بدأت في التفكير لتصبح قوة العالمية مستفيدة من مواردها الهائلة وحريتها في تحديد مصالحها الوطنية بطرق واسعة، بما في ذلك دعم نظام تجاري دولي مفتوح وتطوير المؤسسات الدولية، هذه

العوامل الجغرافية منحتها أساساً واقعياً لقوتها، مما عزز الاعتقاد بقدرتها على التصرف بشكل مختلف عن الدول الأخرى، ونجد أن عملية توظيف هذه المرتكزات تجلت عبر ثلاث مسارات رئيسة شكلت امتداداً لتأثيرها المباشر على طبيعة تفكير العقل السياسي الأمريكي خلال مراحل تطوره، والتي كان لها دور فاعل في عملية إعادة هندسة المجتمع والدولة بشكلها المعاصر.

ويمكن أن نحدد هذه المسارات بالآتي (Cook & Indyk 2025, p106-109) :

الأول: أتجه نحو تأطير الهوية الوطنية وتعزز التماسك المجتمعي من خلال تشكيل دين مدني يُضفي الشرعية على النظام السياسي، ويعلي من شأن المبادئ الدستورية كمرجعية مقدسة للاستقرار الداخلي.

الثاني: ركز على صياغة ملامح السياسة الخارجية وهندسة النظام الدولي عبر إضفاء شرعية أخلاقية على التدخلات الإنسانية، وتوفير الإطار الفكري للقيادة العالمية التي تتبناها أمريكا بوصفها الأمة التي لا غنى عنها.

الثالث: أعطى الأولوية لمنح النظام السياسي مناعة أخلاقية ضد النقد البنيوي، وتُوظف أحياناً لتجاوز القوانين الدولية انطلاقاً من فرضية تفوق السيادة الأمريكية.

أن هذه المرتكزات الثلاث كان لها دور بارز في تطوير النظرية والتأثير على مسارات تحولاتها من منظور التفكير الديني المقدس الى التفكير التنويري التحرري وكلاهما أسهما في تأسيس وصياغة الهوية والروح الوطنية للمجتمعات المستوطنة لأمريكا ما بعد الاستقلال، والتي أتصفت بإيمانها العميق بأنهم ذو تفويض الهي لقيادة العالم، واعتزازهم اللامتناهي بفردانيتهم وحريتهم التي يحميها الدستور وتدينهم الواعي الذي يجمع بين قيمهم الدينية والمدنية، وهذه الصفات التي تميز المواطن الأمريكي عن غيره من مواطني الشعوب الأخرى، لم تكن جزء من التنشئة الاجتماعية وحسب، وإنما وضعت أسسها الأولى من قبل العديد من الشخصيات المؤثرة في التاريخ الأمريكي لما بعد الاستقلال والتي أخذت اتجاهين الدين

والسياسة وكلاهما في ذلك الوقت شكلا أهم مؤثر لبلورة وتطوير الوعي الفردي والجماعاتي للمجتمع الأمريكي ويمكن أن نحدد أهم تلك الشخصيات الفاعلة لنشر أفكار وقيم هذه النظرية بالآتي:

الاتجاه المؤسس للخطاب الديني: جون وينثروب (1587-1649)[*]: هو أحد رواد الفكر الديني البيوريتاني الذي ظهر في الولايات المستعمرة آنذاك، وأستند منظوره عن النظرية الاستثنائية من منطلق ديني وأخلاقي يؤمن بها وقام بنشرها على أتباعه وأعلن عنها أول مرة في خطبته الشهيرة نموذج للمحبة المسيحية عام 1630 قبل النزول الى مستعمرة ماساتشوستس وشرح أن جوهر النظرية يرتكز على ثلاثة أسس وهي (Parker 2014, p64-69):

الأول هو كيف تكون القدوة الأخلاقية عبر تحويل المكان الجديد الذي استوطنوه الى إنموذجاً مسيحياً مثالياً يحتذى به العالم أجمع، و**الثاني** تنفيذ ما نص عليه العهد الإلهي بإقامة مجتمع ديني خالصاً يطبق كل تعاليم الله ووجودهم في الأرض الجديدة يمثل عقدهم المباشر مع الخالق، أما **الثالث** يتعلق بالمسؤولية الجماعية ونجاح المجتمع بتحقيق بنود العقد الإلهي يعتمد على التكافل والمحبة وإيثار المصلحة العامة على المصالح الشخصية.

والأطروحات الفكرية لوينثروب تمثل شروطاً أساسية يجب على المجتمع المنضوي الالتزام بها لأن إعلانهم عن بناءه لا يكفي إذ لم يكن على قدر عالٍ من المسؤولية والتي تشمل الكل، وبين أن عدم قدرتهم على الإيفاء بذلك سيجعل منزلتهم متدنية أمام أعين المجتمعات الأخرى ولذلك لا مجال للخطأ، ولهذا وضع لائحة "عواقب شديدة للفشل في حال لم يتحقق هذا المسعى وفق شروط التعاقد

[*]أول حاكم لمستعمرة خليج ماساتشوستس (1630) وقائد بيوريتاني رحل من إنجلترا بحثًا عن الحرية الدينية وكان لشخصيته تأثيراً كبيراً في تأسيس أمريكا الاستعمارية، ويعتبر الأب الروحي للفكر السياسي الأمريكي البيوريتاني، ومؤسس رؤية أمريكا كأمة مختارة ذات رسالة عالمية لذا يعد من المؤسسين الأوائل للنظرية الاستثنائية الأمريكية، للمزيد ينظر: Restad,op-cit,p39-41

الإلهي تلك والتشديد بالعقوبات ليس من منطلق سلطوي واستبدادي بقدر ما هو نابع من الخوف من عواقب الغضب الإلهي لأن أصل تعاقدهم كان مع الخالق لتطبيق شريعته" (Ibid, p70-73)، من هنا بدأ انبثاق ما عرف لاحقاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمل تفوقاً دينياً وأخلاقياً وسياسياً يميزها عن باقي المجتمعات الأخرى، وهذه الفكرة تحولت لأحد أهم الاستعارات الفكرية والثقافية المرتبطة بالهوية الوطنية، واستخدمت في الخطاب السياسي لقيادات البيت الأبيض المتعاقبين على السلطة منذ القرنين التاسع عشر والعشرين لتبرير توسعهم القاري، وتم توظيفها منذ منتصف القرن العشرين حتى يومنا هذا للدفاع عن أحقيتهم في قيادة العالم، لتتحول هذه الرؤية الدينية لركيزة سياسية تُقنع الأمريكيين سواء صناع القرار أم الرأي العام بأن لديهم رسالة فريدة لنشر الحرية والديمقراطية وفق الإنموذج الأمريكي الحالي.

الاتجاه المؤسس للخطاب السياسي: توماس جيفرسون (1743-1826)[*]: تركزت أفكاره حول النظرية الاستثنائية الأمريكية بربطها بطبيعة تشكل الولايات المتحدة الأمريكية بقوله أنها تمثل "إمبراطورية الحرية ومنارة ديمقراطية تختلف جذرياً عن الممالك الأوروبية الفاسدة والمستبدة في عصره لذا هي في عمقها الفكري والسياسي تحمل رسالة فريدة ونموذجاً أخلاقياً وسياسياً استثنائياً يقوم على الحقوق الطبيعية للإنسان والحكم الذاتي" (Steele 2012, p95-97)، ويمكننا تلخيص طروحاته الفكرية عن النظرية وفق الآتي(Reynolds,op-cit,p94-96):

[*] المؤسس الفعلي لوثيقة الاستقلال الأمريكي عن الاستعمار الإنكليزي العام 1776، وأصبح وزير للخارجية بعد الاستقلال وأستلم منصب نائب الرئيس الأمريكي وبعدها أصبح لرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية تسلم الحكم في العام1801، ويعد جيفرسون حجر الأساس الفلسفي والسياسي للنظرية الاستثنائية إذ جعلها القوة الدافعة للتوسع ونقلها من صورتها الدينية الى السياسية وعَدها وسيلة لحماية الحرية والديمقراطية، للمزيد ينظر:
Reynolds 2021, p88-91.

أ- **التفرد بإنموذج سياسي لا يشبه الأنظمة الأوروبية:** يجد جيفرسون أن التجربة الأمريكية تمثل قطيعة جذرية مع الأنظمة الأوروبية القائمة على الحروب والامتيازات الطبقية والأفكار النفعية التي تخدم الطبقات النبيلة أو السياسية ومن يرتبط بها، على عكس ما تم الاتفاق عليه وتضمينه في الدستور الأمريكي الذي نص العديد من بنوده أنها تقر وتصون وتحترم الحقوق والحريات ومن هذا المنطلق تمثل التجربة الأمريكية في الحكم منارة الحرية المضيئة لأنها تقدم إنموذج يُحتذى به للعالم وليس فرض ديمقراطيتها بالقوة، ووصف شكل إدارة سلطاتها بأنها المستودع الوحيد لشعلة الحرية المقدسة التي ستضيئ مناطق أخرى من الأرض.

ب- **شرعية الحكم القائمة على أسس تعاقدية:** بين جيفرسون أن جوهر النظرية الاستثنائية تجلى في وثيقة إعلان الاستقلال العام (1776)، وأكد أن شرعية الحكومات تأتي من موافقة المحكومين وليس الحق الإلهي أو الوراثة، لذلك رسخ فكرة أن البشر وُلدوا أحراراً ومتساوين ولهم حقوق لا تقبل التصرف مثل الحياة والحرية والسعي لتحقيق مصالحهم من دون الضرر بمصالح الأخرين

جـ- **العزلة الجغرافية الإيجابية:** أشار في أحد خطاباته السياسية أن العزل الجغرافي الذي حظيت به حدود الولايات المتحدة الأمريكية أعطاها ميزة فريدة من نوعها أبعدت بيئتها السياسية عن أي صراعات ودمار كما حدث في العالم القديم (أوروبا)، وهذا انعكس بشكل إيجابي على مجتمعها الناشئ وعدم تعرضه لأي نوع من أنواع التدهور الأخلاقي والسياسي الذي عاشته المجتمعات الأوروبية.

د- **تكوين بيئة مجتمعية تحمي الدولة:** أشار جيفرسون أن استثنائية الأمة الأمريكية سترتبط بالمساحات الشاسعة للعالم الجديد ومنها سينشأ ما أسماه بالمواطنة الفاضلة وستكون صمام أمان حماية الدولة من أي انشقاق أو صراع أو حتى فساد سواء على المستوى السياسي والاقتصادي أم الاجتماعي، وهذه الطروحات دفعته لتشجيع التوسع الجغرافي لانتشار هذا المجتمع كأداة لحماية

الحرية والديمقراطية، وبين أن عمليات التوسع التي تقوم بها الحكومة لا تمثل نمط إمبريالي تقليدي إنما وسيلة استثنائية لتوسيع مساحة الحرية والحكم الديمقراطي وتوفير الأراضي للأجيال القادمة لضمان استمرار فضيلة المجتمع.

أن أفكار جيفرسون وعلى الرغم من ربطها بمبادئ الحرية والمساواة وعدهما عناصر أساسية للاستثنائية الأمريكية، لكنها تعرضت للكثير من النقد لاسيما فيما يتعلق بحالة التناقض بين المبادئ والممارسة، وادعائه ان الحرية مصانة ومحترمة أكثر مما في دول أوروبا يخالف استمرار حالة "العبودية بأمريكا وهو انتهاك كبير لحرية الأنسان وبينت وثائق رسمية أن دعوته لبناء مجتمع ودولة نموذجية عبر التوسع وضم أراضي جديدة للمستعمرات الناشئة بحجة حماية الحدود واستقرار الإنتاج الزراعي لمستوطنيها أدت للتعدي على حقوق السكان الأصليين من الهنود الحمر"(Steele,op-cit,p106-109)، وهذا يكشف لنا أن طروحاته عن الاستثنائية الأمريكية كان لصالح فئة المستوطنين الجدد مما يعني أن التوجهات النفعية التي رفضها عند الأوروبيين لا تختلف عن توجهاته التي خطط لها ونفذها لكن بصورة جديدة وأكثر استثنائية مما قامت به دول أوروبا عندما احتلت تلك الأراضي وحولتها لمستعمرات لها، أن هذه المرتكزات الفكرية والتي أنبثق عنها كلا الاتجاهين المؤسس للخطاب الديني والسياسي استطاعت من تحقيق الكثير من النتائج التاريخية والتي خدمت المصالح الأمريكية في القرن العشرين، أهمها أنها وفرت غطاء أخلاقي للتوسع إذ منحت صانع القرار تفويضاً شعبياً لتجاوز الحدود الجغرافية لينتقل من البيئة القارية الى العالمية، عبر توظيف شعار نشر الحرية والديمقراطية كبديل عن الاستعمار التقليدي، وساعدته في بناء نظام دولي طيّع عبر إقناع حلفاء أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية بأن قيادتهم هي "صمام أمان للعالم مما شرعن وجود القواعد العسكرية والسيطرة على الاقتصاد العالمي الذي قادها نحو الانتصار في الحرب الباردة بعد استخدامها للقوة الناعمة للنظرية

والمتمثل بالحلم الأمريكي والحريات لتفكيك الاتحاد السوفيتي داخلياً دون الحاجة لحرب نووية مباشرة"(Indyk,op-cit,p115-118) &Cook، وعلى الرغم من هذه النجاحات لكنها في القرن الواحد والعشرين تحولت الى عبء إستراتيجي، إذ تسببت فكرة الاستثنائية بتجاهل صناع القرار لمصالح ومخاوف القوى الأخرى، مما دفع روسيا والصين للتحالف لبناء نظام موازٍ يهدد التفرد الأمريكي، كما شكل فقدانها للمصداقية بعد كشف نفاقها الأخلاقي بسبب خياراتها الانتقائية لملفات حقوق الإنسان والديمقراطية، فهي تدافع عنها في أماكن وتتجاهلها في أخرى تبعاً لمصالحها، مما أفقدها رمزية النموذج الأخلاقي الذي توشحت بها لعقود مضت مدعية أنها مختارة من العناية الإلهية ليقتدي بها العالم، وهذا العبء تجسد بشكل واضح بعد سلسلة اخفاقات الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تشكيل الهندسة الاجتماعية للشعوب الأخرى واستمرارها في خوض الحروب الفاشلة بعد أن قاد الاعتقاد بأن إنموذجها قابل للتطبيق في كل مكان، من أجل أن تبرر غزوها للعراق وأفغانستان وأن تعلن عن حربها القائمة ضد اليمن ولبنان وإيران، وهو ما كبّد واشنطن خسائر مادية ومعنوية كبيرة، حتى وأن حققت كل أو جزء من غاياتها إلا أن ذلك لن يزيح عنها صفة الدولة الإمبريالية.

ثانيا: تحولات التفكير الاستثنائي: من التنظير التقليدي الى المقاربة المؤسسية المعاصرة

أن النظرية الاستثنائية لم تنشأ من قبل عدة مفكرين وحسب، إنما هي تمثل نتاج فكري عميق ومتعدد التوجهات لمجموعة من رواد الفكر السياسي الأمريكي الحديث والمعاصر، ونجد أن أطروحاتهم الفكرية على اختلاف مشاربها أستطاع صناع القرار ترجمتها ونقلها من بيئتها التنظيرية الفكرية وتحويلها الى واقع سياسي ومؤسساتي، وعبرها تم صياغة وإعادة تكوين هوية الولايات المتحدة الأمريكية على

المستوى الداخلي والخارجي، ويمكن أن نحدد أبرز الرواد المؤثرين في تطوير النظرية بالآتي:

1- الكسيس دي توكيفيل(1805-1859)[*]: يعد أول من وضع اللبنات الفكرية والسياسية لمفهوم النظرية في كتابه الشهير الديمقراطية في أمريكا العام (1835)، وتمثل أفكاره جزء من الموجة الفكرية الأولى للتنظير الكلاسيكي في العصر الحديث، والتي تركز على الأسس الاجتماعية والسياسية والجغرافية، وينطلق توكفيل في منظوره عن النظرية عبر التأكيد أن الحكم السياسي للولايات المتحدة حالة فريدة تماماً تختلف عن الدول الأوروبية لاسيما مع غياب أهم عنصرين كان لهما دور في نشأة أي عقد سياسي في تلك الدول وهما الانتماء الطبقي والاقطاعي، ولا وجود لكليهما في العقد السياسي الأمريكي لأن " المهاجرين الى العالم الجديد كانوا شبه متساويين في الظروف التي جمعتهم لتكوين مجتمعهم لذا لم يكونوا بحاجة لثورة لتقلب نظاماً طبقياً قديماً وإنما رغب الكل بالحفاظ على المساواة التي تمتعوا بها وهنا تكمن استثنائية هذا المجتمع المستوطن"(Ryan 2021,p124-12)، وتمثل حالة المساواة لظروفهم الاجتماعية المحرك الأساسي للمجتمع الأمريكي، وهو ما يميزه عن المجتمع الأرستقراطي في أوروبا ، كما شكلت ظروفهم السياسية والاقتصادية التي هربوا منها قبل هجرتهم سبباً مؤثراً للجمع ما بين روح الدين وروح الحرية، ووجد توكفيل أن " الحرية الدينية التي منحت للمستوطنين كانت أحد منافذ دعم الحرية السياسية وبدورها عززت المبادئ الأخلاقية لعامة المجتمع لضمان تحقيق التكافل الاجتماعي التي فقدت بوصلتها في أوروبا وأبرز صور تلك المبادئ عبر تشكيل جمعيات محلية لحل مشاكلهم من

[*]مؤرخ وفيلسوف سياسي فرنسي ويُعد من أبرز المفكرين الذين صاغوا المفهوم الحديث للاستثنائية الأمريكية، وأول من حلل أبعادها العميقة في كتابه الشهير الديمقراطية في أمريكا الصادر عام 1835، انتقلت أفكار توكفيل من أروقة الفلسفة والتاريخ إلى دهاليز السياسة وصناعة القرار، وتم توظيفها لصياغة الهوية الوطنية والترويج للإنموذج الديمقراطي الأمريكي ونشره عالميا وان تطلب ذلك استخدام القوة، للمزيد ينظر:
Boyd 2022, p133-135.

دون الاعتماد على الحكومة المركزية" (Boyd,op-cit,p141-146)، وهذه الممارسات مثلت في ذلك الوقت حالة استثنائية ميزت المجتمع الأمريكي عن باقي المجتمعات الأخرى، وعلى الرغم من طروحات توكفيل حول استثنائية الدين والمدنية والمواطنة في المجتمع الأمريكي لكنه بالمقابل أشار الى ملاحظة في غاية الأهمية يمكنها أن تشكل في المستقبل حالة خطرة ضد الحكم الديمقراطي، وأيضا تهدد أو تشوه شكل الاستثنائية الذي ميزهم وحدد بوضوح طبيعة هذا الخطر، عبر تحول الاستثنائية من القيم الرسالية الى الانتقائية المتغطرسة وأشار أن أعلى مراحل انحرافها سيظهر للعيان عندما " تنتشر مظاهر استبداد الأغلبية الذي سيقمع الفكر الحر بسبب ضغط الرأي العام السائد، واستبداد الفردانية المفرطة إذ ينشغل المجتمع بمصالحه الخاصة ولا يكترث للمصلحة العامة، والاستبداد الناعم المتمثل بوجود إدارة حاكمة تدير السلطات والشؤون العامة بإرادة أبوية وتجعل المجتمع خاضعاً لها من دون إدراك"(Ryan,op-cit,134-(135).

2- فريدريك جاكسون تيرنر (1861-1932)[*]: يعد من أهم منظري الاستثنائية الأمريكية وذلك من خلال أطروحته الشهيرة المعروفة باسم "أطروحة الحدود التي قدمها عام 1893وأكد أن هذه النظرية مرتبطة بشكل وثيق بالهوية والحكم الديمقراطي الفريد الذي أمتد عبر حدوده التاريخية التي ولدت منها الأمة الواحدة التي تجمعها هوية وروح المكان وقيم ومبادئ مشتركة" (Grandin 2019,p111-113)، ونجد أن طروحات تيرنر حول النظرية أسهمت في التأثير على صانع القرار الأمريكي فيما بعد عبر استخدام أفكاره لتكون جزء من السياسية العامة للدولة، كما تم توظيف العديد من تلك الأفكار لرسم وتطوير أدوات السياسية

(*) يمثل الشخصية الأكثر تأثيراً في صياغة الفهم الشعبي للاستثنائية الأمريكية، عبر أطروحة الحدود التي قدمها في بحثه الشهير عام 1893 وتم نشرها لحقاً على شكل مقالات صحفية لنشر أفكارها بين عامة الناس، إذ جعل من فكرة الاستثنائية ظاهرة محورية في الهوية الوطنية، وهذا ما دفع صانع القرار الأمريكي الى إعتماد60% من مناهج أقسام التاريخ تدرس وفقاً لطروحاته للمزيد ينظر: Etulain 2019,p98-99

الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف القرن العشرين، وهذا يكشف لنا لما أطلق عليه الآب الروحي للنظرية الاستثنائية لأن أفكاره مثلت الامتداد الفكري لتطوير النظرية واستمرار تأثيرها في الخطاب والسلوك السياسي لإدارة البيت الأبيض، ويمكن أن نحدد أبرز تلك الطروحات بالآتي (Etulain,op-cit,p106-109):

أ- **الانفصال التام عن الموروث الأوروبي:** أكد تيرنر أهمية انفصال الفكر السياسي الأمريكي عن الموروث الفكري والثقافي الأوروبي، وتمثل النظرية الاستثنائية أولوية مهمة تعبر عن ذلك الانفصال عبر تأكيده أن المهاجرين من أوروبا والذين استوطنوا العالم الجديد لم يتمكنوا من إعادة أحياء ما تعلموه في دولهم، وإنما اضطروا للتخلي عن كل ما تعلموه أو ورثوه من أفكار وقيم ومبادئ لأن البيئة الجديدة التي عاشوا فيها تختلف جذرياً عن بيئتهم السابقة، وهنا تكمن استثنائية هذا المجتمع الجديد الذي تخلى عن كل مورثه السابق وأنتج موروث وهوية جديدة تعبر عن وجوده الحالي وهذا الأمر هو الذي ولدت منه الديمقراطية والهوية الأمريكية الخالصة والتي نشأت منها تدريجياً الشخصية الاستثنائية لأي أمريكي التي تمتلك صفات مميزة مثل الاعتماد الشديد على الذات (الفردية)، والعملية، والطاقة المتدفقة، والرفض الفطري للسلطة المركزية والتسلسل الهرمي.

ب- صيانة الحدود لضمان الأمن المجتمعي: وجد تيرنر أن استمرار توفير الدولة لأراضي مجانية ومفتوحة ضمن الحدود الجغرافية كان يمثل مخرجاً دائماً للفقراء والمستاءين من المدن المكتظة بالسكان، مما منع من حدوث أي اضطرابات عمالية أو طبقية وقطع الطرق على أي ثورات سياسية ممكن أن تحدث في المستقبل، وهذه الفكرة دفعته ليرفض ما أعلن عنه مكتب الاحصاء العام 1890 بإغلاق الحدود رسمياً كخطوة أولى لتطبيق سياسية الانعزال وأشار بالقول كيف ستحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على استثنائيتها من دون استمرار امتداد

حدودها الخارجية، وهذا الرأي دفع صناع السياسية الخارجية لتنفيذ أجندات توسيع وجودها وتأثيرها الخارجي منذ أواخر القرن التاسع عشر واتجهوا نحو تطبيق مخطط إيجاد حدود جديدة خارج القارة، مثل غوام، وبورتوريكو، والفلبين.

أن أفكار تيرنر حظيت بالقبول الفكري للسياسة الخارجية، وتم اعتمادها كجزء من الخطابات السياسية لتحفيز الرأي العام للمشاركة في الانتخابات، إذ استعار برنامج الرئيس جون كينيدي في الستينيات جزء منها تحت شعار الحدود الجديدة للتقدم التكنولوجي وغزو الفضاء، وعلى الرغم من جميع تلك الأطروحات الفكرية لاستثنائية تيرنر لكنها واجهت الكثير من الانتقادات أبرزها "أن نظريته هيمنت عليها الرؤية التاريخية من منظور الرجل الأبيض المستوطن وأغفلت وجود وتأثير الأقليات والسكان الأصليين الذين كان لهم دور بارز في تطور النظرية، على الرغم من كل عمليات الانتهاك والتهجير القسري والإبادة التي تعرضوا لها والاستيلاء على أراضيهم من دون مسوغ قانوني" (Grandin, op-cit,p142-145) تحت مسمى الاستثنائية الأمريكية وحماية وجودها.

5- وودرو ويلسون (1856- 1924)[*]: من أهم المنظرين السياسيين للنظرية إذ أستطاع نقلها من منظورها الانعزالي إلى اعتمادها كعقيدة سياسية عالمية تقوم رسالتها على نشر الديمقراطية الأمريكية، وأشار أن الاستثنائية ارتبطت بالولايات المتحدة الأمريكية " لأنها بالأصل تمثل رسالة إلهية والله أختار أمريكا لقيادة العالم ونشر الحرية، كما أن مجتمعها يعد قدوة أخلاقية لامتلاكه نقاءً روحياً يؤهلها لتعليم الأمم الأخرى لكن ليس عبر احتلاله التقليدي وإنما عبر الهيمنة عليه فكرياً

[*]هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة، الشخصية الأكثر تأثيراً في تحويل الاستثنائية الأمريكية من فكرة دفاعية تتمثل في العزلة والتميز إلى أيديولوجية تدخلية عالمية، أرست الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية طوال القرن العشرين، واستطاع الاستثنائية من حلم ديني إلى برنامج سياسي عالمي. إرثه يمثل تحولاً محورياً في الهوية الأمريكية، حيث تحولت من أمة تسعى للتميز إلى دولة ذات رسالة، تاركةً تأثيراً لا يُمحى ومثيراً للجدل في آن واحد على سياساتها الخارجية حتى اليوم ينظر:Dehnavi & Karbasi 2020,p77-79

وسياسياً ونقل إنموذجه المؤسساتي الفريد ليصبح جزء من تنظيمهم السياسي" (Ambrosius 2017, p80-89)، وعبر هذه الطروحات نجد أن رؤية ويلسون عن النظرية تصنف ضمن الحالة المثالية إذ ينظر الى تفرد الولايات المتحدة أخلاقياً وسياسياً من منطلق بيئته الاجتماعية والسياسية، التي تؤمن بشكل راسخ أن المجتمع الأمريكي له دور تاريخي لقيادة العالم يتجاوز مصالحها القومية الضيقة لأن هدفها هو نشر الحرية والديمقراطية والسلام عالمياً. وعلى الرغم من هذه المثالية الويلسونية لكنها استطاعت من نقل مسار التفكير الاستثنائي من محيطه الداخلي الى العالمية، بعد تسلمه رئاسة البيت الأبيض ليبدأ بنقل الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها الدبلوماسية الى مشاركتها لإصلاح النظام الدولي بعد طرحه " لمشروع المبادئ الأربعة عشر العام 1918 لإعادة بناء العالم على أساس قيم الحرية الأمريكية وأعلن لأول مرة عن مفهوم حق تقرير المصير الذي يمنح الشعوب حق اختيار حكامها لإنهاء الإمبراطوريات التقليدية، ودعا لأنشاء عصبة الأمم لتكون أداة قانونية عالمية تحمي السلام برؤية أمريكية لجعل العالم آمناً للديمقراطية" (Ambrosius, op-cit, p102-104)، وهذه الأفكار التي طرحها سعى لتوظيفها كأحد شعاراته السياسية للمشاركة في الحرب العالمية الأولى، وافكار مشروعه تم تقبلها من قبل حكومات دول مختلفة إلا أنها على مستوى الداخل الأمريكي اصطدمت بالواقعية السياسية لما بعد مجريات اجتماعات مؤتمر فرساي العام 1919. وتجسدت بإعلان الكونجرس رفضه القاطع للانضمام لعصبة الأمم مما شكل ضربة قوية لمثاليته التي عجزت عن تجاوز الموروث الفكري والتاريخي للأمريكيين بتمسك السلطة التشريعية بالانعزالية الدبلوماسية، وهذا عرص التفكير السياسي لويلسون للعديد من الانتقادات أهمها، أن أفكاره اتسمت" بالمثالية المفرطة إذ وُصفت رؤيته بالانفصال عن واقع المصالح العليا لأمريكا، كما أن أرائه السياسية طغى عليها التناقض والعنصرية لأنه عارض تقرير المصير

للشعوب غير البيضاء ودعم الفصل العنصري داخلياً أما دفاعه عن تطبيق إنموذج الحكم الأمريكي أرتبط بنزعته الإمبراطورية الأخلاقية"(Dehnavi & Karbasi, op-cit, p91-96)، والتي ترى أن الاستعمار الفكري للشعوب هو الأكثر قوة وهيمنة بدلا من استخدام القوة التقليدي، وهو ما يكشف لنا أن دعوته لتبني الفكر والقيم الأمريكية ونشرها بين الشعوب ليس الهدف منها نشر الحرية والديمقراطية والسلام حول العالم، بقدر ما لها علاقة بفرضها على الأخرين وسلخهم عن جذورهم وموروثهم التاريخي والثقافي، وهذا الأمر لا يمثل سوى استعمار أخر بوجه جديد، لاسيما أن طروحاته حول الاستثنائية الأمريكية لم تكن سوى تعبير عن التبشير المؤسسي عبر أمركة العالم وفق إنموذجه الديمقراطي، وهذا الطرح ظلت تعتمده إدارات البيت الأبيض على مر تاريخها المعاصر.

المبحث الثاني: تجليات النظرية الاستثنائية في العقل السياسي الأمريكي المعاصر

أصبحت الاستثنائية الأمريكية تمثل أحد الدعائم الرئيسة في تشكيل الهوية الوطنية للولايات المتحدة، كما أن تأثيرها على السلوك والخطاب السياسي استمر إلا أنه يتغير بحسب طبيعة التوجهات الأيديولوجية للفاعلين السياسيين على المستوى الداخلي، وأيضا تتأثر بالأحداث الدولية التي تنعكس بشكل أو بآخر على مخرجات سياستها الخارجية، وهذا يكشف لنا لماذا تحولت النظرية في منظور تفكير العقل السياسي من صورتها الإلهية المقدسة وتفردها الأسطوري ما بين الأمم لتنتقل لاحقاً بفعل التأثيرات الداخلية والخارجية الى ميدان صراع أيديولوجي حاد بين تيارات سياسية متباينة، إذ في حقبة الحرب الباردة كانت تمثل النظرية الاستثنائية إجماعاً وطنياً يقوم على التفوق الأخلاقي والنموذج التنويري، لكن بعد انتهاء تلك الحرب وبسبب حجم المتغيرات للخطط الإستراتيجية الأمريكية العليا والتي تزامنت مع صعود قوى منافسة لقيادة العالم، أدى ذلك لإظهار حالة التصدع الذي أصاب

عمق جوهر النظرية، ولكي نفهم حالة التباين والصراع حول تفكير العقل السياسي الأمريكي تجاهها وكيف أثرت متغيرات السياسية الدولية على بنية التفكير الاستثنائي وتجلياته، علينا معرفة أهم التيارات السياسية الفاعلة في تحول تفكير العقل السياسي بالنظرية بفعل المتغيرات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهي:

أولا: التيار الليبرالي التدخلي: ظهر أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ومثلت أفكاره رد فعل على سلبيات الليبرالية الكلاسيكية المتطرفة، ويعد المفكر جون مايناردكينز[*] المؤسس الفعلي للتيار وركز على الجانب الاقتصادي والسياسات المالية وأكد ضرورة جعلها جزء من السياسات العامة للدولة، و دعا أنصار التيار لتدخل الدولة عبر السياسات المالية " بضبط الأسواق وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة عبر تقليص الفجوات بين الفئات المجتمعية وبما يحقق العدالة الاجتماعية ويسهم في إدارة الطلب وتحفيز الأنفاق الحكومي لمنع الأزمات والركود الاقتصادي"(Edwardsson,op-cit,p174-176) ، ويرى كينز أن عملية التدخل والتنظيم الحكومي للواقع الاقتصادي يعد جزء لا يتجزأ من القيم والمبادئ العليا للحرية وحقوق الأنسان التي تدافع عنها أمريكا وتَعدها من سمات استثنائيتها، وبموجبه على الدولة التدخل سياسيا واجتماعيا لترسيخ العدالة بمنظورها الشامل لضمان تكافأ الفرص وإزالة العوائق التي تمنع مواطنيها من ممارسة حرياتهم، هذه الأفكار لم تكن تمثل اتجاه إصلاحي لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية وتفعيل حق المشاركة السياسية لكل مواطن وحسب، أنما

[*]هو اقتصادي بريطاني بارز (1883–1946) يُعد مؤسس الاقتصاد الكلي الحديث، وأفكاره غيرت وجهة نظر العالم حول الرأسمالية عبر التركيز على الطلب الكلي والتدخل الحكومي، كما تحدت أفكاره فكرة التفرد المطلق للسوق الحر الأمريكي وألهمت بظهور ما عرف بسياسات الصفقة الجديدة لمواجهة الكساد، واستطاع من إعادة صياغة الاستثناء الأمريكي عبر تحويل الاقتصاد الأمريكي من نموذج يعتمد على الاستقلالية المطلقة للسوق إلى نظام رأسمالي مُدار تستخدم فيه الحكومة أدوات السياسة المالية والنقدية لضمان الاستقرار ومنع الانهيارات الكبرى للمزيد ينظر:Edwardsson 2023, p168-172

عَدَت أيضا "جسرا للتواصل والترابط ما بين فكرة السلام الليبرالي وقوة الاستثنائية الأمريكية لحماية الداخل من الأزمات عبر التدخل القيادي خارجياً لإرساء الديمقراطية التي تتجسد عبرها قوة الخير ونشرها عالمياً"(Ikenberry 2020,p44-45).

ومنذ نهاية الحرب الباردة بدأ هذا التيار بتبني وتوظيف النظرية كأحد أهم أدواتها الأيديولوجية الجديدة من منظور قيمي وأخلاقي وفق مسارين "الأول ركز على واقع الأوضاع الداخلية عبر هندسة التفكير والسلوك السياسي للمجتمع وتحشيد الرأي العام نحو قضايا تتعلق بالولاء الأخلاقي بإقناع المواطن العادي أن مشاركته بالانتخابات ليست مجرد اختيار لبرنامج حكومي إنما إسهامه بحماية الهوية الاستثنائية للأمة والدولة"(Desch 2019, p65-69)، وبينوا أن اختيارهم لمن يحمي ويدافع عن الحقوق والحريات ويضع القضايا الاجتماعية وهيكلة وحماية الاقتصاد في أعلى سلم أولوياته هو الأصلح للقيادة، أما على المستوى الخارجي يرى أنصار هذا التيار أن الولايات المتحدة ليست مجرد دولة عظمى تقليدية تسعى وراء مصالحها الجيوسياسية وحسب، إنما تمثل "قوة عظمى استثنائية ملزمة أخلاقياً وتاريخياً بنشر قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وهذا الأمر أثر على السياسة الخارجية لتعلن خروجها من الانعزالية لحماية والدفاع عن رسالتها العالمية بإعلان مشاركتها والتعاون الدولي من أجل تعزيز الأمن الجماعي وحل النزاعات خارج أراضيها"(Ikenberry, op-cit, p82-87)، ومنذ النصف الثاني للقرن العشرين بدأت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تكثف جهودها في التعاون مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة للترويج لأفكارها وقيمها عبر مزيج من الدبلوماسية وتقديم المساعدات الاقتصادية ومنح برامج التعليم في الدول التي تعاني شعوبها أو الأقليات فيها من حالات انتهاك حقوق الأنسان أو الاضطهاد على أساس ديني أو عرقي أو ثقافي، وهذا التغيير يكشف لنا أن الطروحات

الفكرية للتيار والتي تمزج ما بين المثالية الأخلاقية والواقعية القسرية استطاعت أن تمنح "صناع القرار المبررات القانونية للتدخل في شؤون الدول تحت ذريعة حماية حقوق وحريات الشعوب ونشر مبادئها وقيمها وإنموذجها في الحكم وأن تجاوزت على سيادتهم الوطنية واستخدمت وسائل القوة الصلبة طالما ستساهم في تحقيق الاستقرار العالمي ويقلل من الحروب والصراعات" (Desch, op-cit, p79-82)، وعملية التفاعل ما بين الطرح الفكري للتيار والتطبيق السياسي لصناع القرار أنتج عنه ولادة نوع جديد ومعقد للسياسية الخارجية الأمريكية والتي روجت لمبدأ ما عرف بالتدخل العسكري الإنساني وعبره بررت عمليات استخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر وعدتهما ليس مجرد خيارين تكتيكيين لحماية مصالحها الإستراتيجية وإنما عدته واجباً وجودياً تفرضه الاستثنائية الأمريكية.

وكان أول تطبيق واقعي لهذا الأمر بدأ في الحرب على فيتنام 1965 وفي نيكاراغوا العام 1981 وفي بنما العام 1989،هذه الطروحات الفكرية دفعت صانع القرار والمؤثرين السياسيين الى الاهتمام بتطوير النظرية الاستثنائية ونقلها نحو بعد أخر يعزز من قوة تنفيذ خططهم الإستراتيجية العليا عبر نشر هيمنتهم حول العالم سواء عبر القوة الناعمة أو الصلبة، وهنا ولد منظور فكري جديد للنظرية قدمه المفكر جون إيكينبيري(*) الذي أسهم في تطوير أفكار المدرسة الليبرالية التدخلية عندما أعلن عن مشروعه الفكري الليبرالية المؤسسية والتي تركز على حماية النظام الدولي الليبرالي وإدارته عبر "المشاركة والتعاون كجزء من المنظومة الدولية للأمم المتحدة والتي تنظر إليها كأداة للشرعية لا كقيد لأن استثنائيتها تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ترشيد قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وفقاً لمصالحها

(*)هو عالم سياسات أمريكي بارز وأستاذ في جامعة برينستون، ويُعد من أهم منظري السياسة وتحديداً التيار الليبرالي التدخلي، ومن أبرز طروحاته يرى أن النظرية الاستثنائية الأمريكية لا يجب أن تكمن في الهيمنة المطلقة أو القوة الغاشمة، إنما بقدرتها على بناء نظام مؤسسي وقانوني عالمي تحكمه القواعد المفتوحة للمزيد ينظر: Börzel &others 2024, p190-195

ومتى ما تقاطعت معها فأن الضرورة الأخلاقية والمصلحة الوطنية العليا تبيح لها مخالفتها متى ما تطلب ذلك"(Forsythe & McMahon 2017, p74-77) ، والتفكير الاستثنائي لدى إكينبيري يرى أن أساليب الهيمنة الأمريكية ستكون مقبولة عالمياً طالما تمارس عبر قواعد ومؤسسات متعددة الأطراف، مما يشرعن التدخل ويجعله أقل كلفة، ونتيجة لهذا الطرح بدأ إدارات البيت الأبيض تضع خططها المستقبلية استناداً الى الطروحات الفكرية لهذا التيار لشرعنة استخدام القوة العسكرية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية للتدخل في شؤون الدول الأخرى والهدف المعلن هو تعزيز القيم الليبرالية وأبرزها إقامة أنظمة الحكم الديمقراطية لضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون، لكن الحقيقة هي تمثل إحدى أدواتهم للهيمنة على مقدرات وموارد الشعوب وأن أدى ذلك لتجاوز القوانين والسيادة الوطنية لدولها، وهذا يفسر لنا كيف أستطاع المؤثرين في السياسية الأمريكية من تمرير العديد من قرارات التدخل العسكري وفرض عقوبات اقتصادية وإقامة تحالفات عابرة للقارات من دون حصولها على تفويض أو موافقة المؤسسة الأممية، ما يعني أن وجودها ضمن ذلك النظام لم يكن من وازع التعاون والمشاركة لنشر الأمن والسلام العالمي، وإنما رغبة منها في السيطرة على توجهاته وربطها تدريجياً كجزء من المصالح الإستراتيجية العليا الأمريكية، مما يوضح السبب الحقيقي لتوجه "الرئيس هاري ترومان نحو تأسيس حلف الناتو العام 1949 بعد إعلان انضمامها الى الأمم المتحدة العام 1945 إذ كان الهدف من هذا الحلف أنشاء تحالف موازي من أجل أن تتجاوز أو تلتف الولايات المتحدة الأمريكية على الفيتو الروسي أو الصيني في حال كان موجه ضد مصالحها العليا"(Ikenberry, op-cit, 79-100)، إذن تأسس هذا الحلف ليصبح أداة داعمة لتوجهات الهيمنة الأمريكية عندما تواجه موقفاً لا تمتلك فيه القدرة على التأثير أو تغيير القرارات الأممية وبالشكل الذي يتناسب مع مخططاتها الإستراتيجية، ويعبر إيكينبيري عن هذا الأمر

بأنه يمثل أعلى مراحل التفوق الاستثنائي لأن الإرادة السياسية العليا تعتمد على "مفهوم ضبط النفس الإستراتيجي بالمشاركة والتعاون مع المؤسسات الدولية إذ تلتزم بقوانينها وقراراتها طالما تنسجم مع رسالة القيم الليبرالية الداعمة للسلام العالمي لكنها لا تتردد في تجاوزها والخروج عن قوانينها طالما تقلل من مكانة استحقاقها الاستثنائي لزعامة الديمقراطية والحرية"(Börzel &othersop cit,p102-104)، وبدأت إدارات البيت الأبيض من عهد ريغان وحتى بايدن تتبنى في خطابها وسلوكها السياسي مسألة ربط نشر الديمقراطية والقيم الليبرالية بالأمن القومي الأمريكي ليتم تحول النظرية الاستثنائية من صورة معبرة عن الذات والهوية الى خريطة طريق تربط ما بين الأمن الداخلي الأمريكي والسلام العالمي وبين نشر إنموذجها للحكم في مناطق الصراع بمنطقة الشرق الأوسط، لتبدأ مرحلة جديدة في الخطاب السياسي الليبرالي التدخلي يركز على " بناء دول ديمقراطية لدى شعوب الشرق الأوسط وحكومات الدول التي ترفض ذلك تصنف كجهات تهدد الأمن القومي الوطني والسلم العالمي وهذا التصنيف ولدت منه مسميات كثنائية الخير والشر، الدول المارقة ، محور الشر وبؤر تهديد الأمن والسلم العالميين، والهدف من ذلك تبرير التدخل العسكري في المنطقة"(Forsythe & McMahon, op-cit,p79-81)، لضمان المصالح الأمريكية تحت شعار الاستثنائية وتنظيراتها الفكرية والسياسية، وبسبب الانتقائية في تفسير وتطبيق النظرية من قبل التفكير الأيديولوجي لليبرالية التدخلية تعرض هذا التيار لانتقادات عديدة أهمها، سعى أنصاره لتغطية المصالح الأمريكية الاستراتيجية بغطاء أخلاقي زائف، وهذا الزيف أدى لزيادة حدة الصراعات وخلق توازن قوى مضاد ضدها لأن التدخل باسم الديمقراطية غالباً ما يزعزع الاستقرار والسلم بدلاً من تعزيزه، كما أن تطبيق طروحات النظرية بهذا المضمون أدت " لتناقضها مع مبدأ حرية تقرير المصير لأن الاستثنائية وفق هذا التصور حولتها لإمبراطورية تغتصب سيادة

الشعوب بحجة تحريرها وبالمقابل تدمر الاقتصاد الوطني بسبب التكلفة البشرية والمادية ومع ظهور أصوات محلية رافضة لتلك الحروب تم تقييد الحريات المدنية للرأي العام الأمريكي"(Ibid, p88-90) ، ونجد أن الفجوة بين الخطاب والممارسة قوضت مصداقية التيار الليبرالي التدخلي في نظر المجتمع الأمريكي والعالمي لأنها جعلت من الاستثنائية مرادفاً للاستكبار في الخطاب المعادي للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كان جزءً من الإشادة الأخلاقية والروحية، وتصاعد هذا النقد بسبب ازدواجية معايير أنصار هذا التيار الذي يبرر احتلاله لأفغانستان والعراق وقيامه بانتهاكات جسيمة لحقوق الأنسان تحت مسمى التحرير من الاستبداد. في الوقت الذي تمارس فيه دول أخرى وفي مقدمتها الكيان الصهيوني انتهاكات مستمرة داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها لكنها لم تظهر أي صورة أو نموذج لاستثنائيتها الليبرالية لحماية تلك الحقوق تجاههم، مما يثبت لنا حقيقة واحدة أن هذه النظرية وفق المنظور الفكري للتيار ليست سوى انعكاس واقعي لطبيعة الصراع الدائم للعقل السياسي الأمريكي بين الروح المثالية التي أسست الدولة، والبراغماتية الحادة التي تحكم استمرارها كدولة عظمى في عالم متعدد الأقطاب.

ثانيا: التيار المحافظي الجديد: ظهر في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وتجمع بين القيم الاجتماعية والسياسية المحافظة، تم تأسيسها من مجموعة من المفكرين الليبراليين وصقور الحزب الجمهوري" ينتمون تاريخياً لعقيدة العداء الشديد للاتحاد السوفيتي سابقاً والنظام الشيوعي مدفوعين بدروس التاريخ لفشل سياسات الاسترضاء الدبلوماسي ضد حكم هتلر والبعض الأخر انشق عن الحزب الديمقراطي لرفضهم لسياسته الخارجية المسالمة في حرب فيتنام واعتراضهم على صعود الثقافة المضادة والمتطرفة لرفض الحرب"(Drury 2024 ,p38-42)، وأطلق أنصار هذا التيار تسمية المتجددون لوصف توجهاتهم الفكرية والسياسية والتي تجمع بين سمات المحافظة السياسية والاجتماعية التقليدية مع النزعة الفردية

وتأييد مشروط للرأسمالية الاقتصادية، ويعد المفكر إيرفنغ كريستول(1920-2009)[*] المؤسس الأول لهذا التيار وصاغ له مرتكزات رئيسة وهي(Drury, op-cit, p48-50):

1- تحقيق السلام عبر القوة الصلبة: دعا الى ضرورة استخدام الردع الاستباقي وتوجيه الضربات العسكرية تجاه التهديدات المحتملة التي تهدد الأمن القومي الأمريكي بدلاً من انتظار المواجهة المباشرة.

2- رفض سياسية الانكفاء: باعتماد وتطوير قوة عسكرية متطورة تتفوق على جيوش العالم

3- توطين الديمقراطية: عبر فرض مبادئها وقيمها وفق الإنموذج الأمريكي لتغيير الأنظمة الاستبدادية في العالم ولو تطلب الأمر تدخلاً عسكرياً مباشراً.

4- اقتصاد السوق الإجتماعي: تنظيم شبكة أمان اجتماعي للتدخل الحكومي المشروط للموازنة بين حرية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن السوق المطلق قد يسبب اضطرابات مجتمعية واقتصادية تهدد الأمن الداخلي واستقراره.

ومع تطور الأحداث الدولية للمرحلة الأخيرة للحرب الباردة وبدأ ظهور علامات انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي سابقا، دعم هذا التيار توجهات الحزب الجمهوري في عهد الرئيس ريغان واتجهوا نحو تنفيذ خططهم الإستراتيجية لما بعد انتهاء الحرب لإعلان الولايات المتحدة القطب الأوحد في النظام الدولي، هذه التوجهات دفعتهم نحو توظيف النظرية الاستثنائية لتمرير أفكارهم وأجنداتهم السياسية، وكان من أبرز الفاعليين السياسيين الذين استثمروا النظرية من أجل دعم التفوق القيادي الأمريكي وتبرير تدخلاتها العسكرية حول العالم هم كل من " جين كيركباتريك

[*] هو عراب الحركة المحافظة الجديدة في أمريكا. وقد تمحور فكره حول إحياء الفضيلة الأخلاقية، دعم الرأسمالية بحذر، والدفاع عن الدور القيادي العالمي للولايات المتحدة. ترك بصمة عميقة عبر ترسيخ فكرة "الاستثنائية الأمريكية" وإعادة صياغتها بروح محافظة قوية للمزيد ينظر:Edwardsson 2023, p56-59

وديك تشيني دونالد رامسفيلد وبول وولفويتز، ريتشارد بيرل، بيل كريستول وأطلق عليهم تسمية مهندسي السياسة الخارجية الأمريكية إذ أدوا دورًا محوريًا في ترسيخ مبادئ المحافظية الجديدة ومثلوا الجناح الأكثر راديكاليةً وإيمانيةً بقوة السلاح من منظور تفسيرهم لاستثنائية الأمريكية"(Edwardsson, op-cit,p60-65)، وبين أعضاء هذا الجناح أن التفكير الاستثنائي لدى العقل الأمريكي ليس مجرد صفة مرتبطة بتكوين موروثه التاريخي، أنما هي واجب مقدس يفرض عليه التزام إخلافي لإعادة تشكيل النظام الدولي بأكمله وفق إنموذجه، حتى لو تطلب الأمر كسر التحالفات وتجاوز الشرعية الدولية، ونجد أن انصار هذا التيار وجناحه الراديكالي أتجهوا نحو تغيير التفكير الاستثنائي وليس تطويره وحسب، وذلك عندما نقلوا النظرية من إنموذج أخلاقي يُحتذى به عالمياً إلى رسالة هجومية مسلحة لفرض التغيير على الدول من أجل تمرير أجنداتهم السياسية والعسكرية، لتصبح الاستثنائية من منظورهم أداة لتبرير الهيمنة العالمية المباشرة وفرض الإرادة الأمريكية بعد أن كانت في السابق تمثل رمزا للتفرد والتكيف وقدوة في تحقيق نجاحاتها على مختلف الأصعدة، وهذه الطروحات الفكرية وصلت ذروة تأثيرها السياسي في عهد الرئيس بوش الأبن إذ تمكنوا من ترجمة تلك الأفكار الى واقع ملموس، عبر الاعلان عن تنفيذ مشروع ما عرف بوثيقة إستراتيجية الأمن القومي العام 2002 وشكلت " انقلاباً على القانون الدولي عندما رفعت شعارها لأول مرة أمريكا فوق القانون لأنها من وضعت القانون الأخلاقي الأعلى ويعد هذا هو التطبيق الأكثر صراحة للاستثنائية لأن وجودها كدولة وأمة وبحسب موروثها التاريخي هي مستثناة من القيود التي يفرضها على الآخرين" (Gottfried 2020,155-158) ، وعملية الانقلاب هذه أسست للشرعية الأحادية لتتحرر من القوانين الدولية تحت مبرر أنها تمتلك استثنائية خالصة لتنفيذ رسالتها بنشر الخير، لذا أي فعل تقوم به لا يخضع لتلك القوانين ولا يسري عليها كما الآخرين، مما

يفسر لنا كيف استطاعت حكومة بوش الأبن أن تجعل من قراراتها على مستوى سياستها الخارجية أحادية النزعة ولا تكترث بنتائجها على مستوى علاقاتها وتحالفاتها ولا حتى ما يتعلق بالتزاماتها بقرارات المؤسسات الدولية. ونجد أن هذا التوظيف السياسي للنظرية منح إدارة حكمه لإضفاء الشرعية والتفويض لغزو واحتلال أفغانستان والعراق بعد عن فشل في "الحصول على تفويض من الأمم المتحدة ليتجه نحو إعلان تحالف دولي للمشاركة في التدخل العسكري لكن تحت غطاء ما أطلقوا عليه مهمة التحرير الأخلاقية من الحكم الدكتاتوري لإسقاط صفة المحتل إعلامياً والتنصل من تجاوزها لقرار مجلس الأمن ومخالفتها لنص الدفاع الشرعي عن النفس في الميثاق الدولي"(Ibid, p160-163) ، أن عملية التوظيف السياسي للاستثنائية من قبل الجناح الراديكالي لهذا التيار كان يسعى عبرها الى تمرير خطط وأجندات إستراتيجية، تم التخطيط لها بدقة لضمان مستقبل المصالح الأمريكية العليا في منطقة الشرق الوسط، لذا أمام الإعلام والرأي العام الداخلي والعالمي روج دوما فكرة أن العالم هو ساحة صراع مفتوحة مع قوى الشر المطلق وحلفائها وأمريكا وحدها تمتلك "التفويض والحق الإلهي للدفاع ليس فقط عن إنموذجها الفريد للحكم وحمايته من أي اعتداء أنما يتوجب عليها حماية الشعوب التي تعاني من الانتهاكات لحقوقها وحرياتها من قبل أنظمتها السياسية المستبدة وبما أنها تمثل انعكاس للخير المطلق فأن استخدامها للقوة ضدها لا يعد اعتداء إنما هو دفاع لتهديد محتمل لكينونتها في المستقبل"(Edwardsson, op- cit,p 66-68) ، وهذا الهدف المعلن عَدَ البداية لترسيخ عقيدة الحرب الوقائية والضربات الاستباقية الموجه ضد أي دولة أو جماعة تشكل تهديداً على مصالحها الإستراتيجية العليا، واستطاعت من تمرير وترسيخ هذه الفكرة في أذهان المجتمع الأمريكي والدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول وما تلاه من عمليات إرهابية ضربت دول مختلفة حول العالم، ليتمكن الجناح الراديكالي للتيار في الوصول الى

مبتغاه عبر حصول الولايات المتحدة الأمريكية، الحق في استخدام القوة الصلبة في حال تعرضت هي أو حلفائها لأي تهديد محتمل، وهنا يبرز لدينا شكل جديد للاستثنائية تمثل بربطها بالعقيدة الأمنية لمواجهة ومكافحة الإرهاب الدولي، وبما أن الشرق الأوسط يمثل بؤر أنتشار الجماعات الإرهابية والمتطرفة بحسب ما تم الترويج له من قبلهم، كان لابد من تعزيز وجودهم ونفوذهم في المنطقة لحماية الأمن القومي الأمريكي والأمن العالمي، وذلك عبر خيارين لا ثالث لهما أما "أن تقبل أنظمة تلك الدول بتبني إنموذجها للحكم الديمقراطي وتعمل على إعادة هندسة مجتمعاتها وفق مبادئ وقيم ليبراليتها أو استخدام القوة العسكرية واستمرار احتلالها وإخضاعها قسراً لتنفيذ ذلك من أجل الوصول الى حالة الاستقرار الدائم في المنطقة والذي سينعكس مباشرة على أمنها القومي ونشر السلام حول العالم" (Clayton 2025, p 88-91).

أن تحديد هذين الخيارين للأنظمة الحاكمة في دول الشرق الأوسط كان يقف خلفه هدفاً خفياً لم يعلن عنه الفاعلين السياسيين لهذا للجناح الراديكالي في البيت الأبيض، والذين استغلوا مجريات الإحداث في أنتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة بعد إحكام قبضة الاحتلال العسكري لأفغانستان والعراق منذ العام 2004، لتمرير مخططهم المستقبلي الذي عرف بمشروع الشرق الأوسط الجديد ويهدف نحو إعادة هندسة ورسم المنطقة بشكل يتواءم مع الخطط والأجندات الإستراتيجية العليا لأمريكا وأول خطوة لتنفيذه بدأت بإنهاء النظام العراقي السابق واحتلال أراضيه ليعلن عن" بدء عملية الدومينو الديمقراطي والمتمثل بتبني إنموذج الديمقراطية الليبرالية وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة عبر الضغط السياسي والتلويح بالعقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري تجاه كل دولة ترفض الانصياع لهذا المخطط" (Taesuh 2020, p 75-77) ، ومن خلاله سعت قيادات ذلك الجناح الى رفع مستوى الضغط على دول المنطقة وفي مقدمتها مصر

وسوريا واليمن وليبيا لتمرير أجنداتهم في السيطرة عليها تحت مسمى دعم السلام والاستقرار وفي مقدمتها حل الصراع العربي الصهيوني عبر رؤية أمريكية وإسرائيلية، وتحجيم دور النظام الإيراني وتأثيره السياسي والأمني في العراق ولبنان، وعلى الرغم من تأخر تنفيذ هذا المخطط وفق التوقيت الذي تم وضعه، إلا أن الأحداث السياسية والأمنية في السنوات الثلاث الماضية لمنظمة حماس في غزة والحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان وانتهاءً بالحرب على إيران، يكشف لنا أن خروج الفاعليين في الجناح الراديكالي للمحافظين الجدد من البيت الأبيض لا يعني إيقاف أو انتهاء تنفيذ مشروع الشرق الوسط الجديد، إنما مستمر ويمثل لأي إدارة جديدة أولوية عليا لأنها جزء من إرثها الحاضر وكامنة في العقل الإستراتيجي الأمريكي، مما يؤكد لنا أن عملية توظيف النظرية الاستثنائية من قبل هذا التيار لم تكن من أجل رفع قيمة رسالتها وقيمها للخير المطلق لصالح البشرية، وإنما لتبرير وشرعنه استخدامها للقوة وافتعال الحروب في سبيل تمكنها من إعادة هندسة العالم وفق مصالحها والابقاء على تفردها بقيادة العالم وقطع الطريق على أي محاولة لظهور قوى جديدة تنافسها.

وتعرضت الأطروحات الفكرية لهذا التيار وأدواته الناعمة والصلبة لتنفيذها للكثير من النقد وفي مقدمة منتقديه المفكر فوكوياما الذي وجد أن ربط النظرية بالأجندات السياسية لهذا التيار قادت نحو " رفع سقف المبالغة بقدرتهم لإعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط وشعوبها وفق إنموذجها للحكم وهي غير مهيئة سياسياً لذلك لاسيما أن بيئتها التاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لن تجعلهم يتقبلوا لا ديمقراطيتها ولا مبادئها وقيمها الليبرالية وهذا أدى لزعزعة الاستقرار لديهم وفقدان أمريكا لمصداقيتها أمامهم" (Clayton, op-cit, p97-99)، كما تعرض مشروع الشرق الأوسط الجديد لانتقادات متعددة أبرزها أنه لم يتمكن من ترسيخ نظام ديمقراطي واحد في المنطقة سواء في الدول التي احتلتها أو التي قبلت بالخضوع للمشروع

طواعية، وهذا الفشل السياسي والعسكري أنعكس على الاقتصاد الأمريكي سلباً وأدى " لضياع ميزانيات دفاع ضخمة وغير مسبوقة بعد قرارات توسيع شبكة القواعد العسكرية حول العالم وشكل رفع الإنفاق العسكري الهائل وشن الحروب الخارجية المتعددة تحت مسمى صون الأمن القومي وحماية قيم الحرية خطراً هدد مستقبل الأمن الاقتصادي للمواطنين" (Taesuh, op-cit, p 88-91)، وتعد الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي العام 2008 هو مثال واقعي للغطرسة الإستراتيجية والإفراط في اعتماد القوة التي تم ربطها بالنظرية الاستثنائية من أجل تعزيز الدور القيادي والمهيمن للولايات المتحدة الأمريكية حول العالم، وهذا التوجه لم ينتج عنه سوى تشويه لسوكها السياسي الخارجي الذي يوصم بالعدوانية، وأيضا أسهم تدريجياً في في إضعاف التأثير الأمريكي كقوى عالمية بعد ظهور قوى متعددة تنافسها في النفوذ وفي مقدمتها الصين.

ثالثا: التيار الشعبوي الانعزالي: ترجع جذور هذا التيار الى عهد الآباء المؤسسين الأوائل أمثال جورج واشنطن وتوماس جيفرسون، ومع صعود تيار الليبرالية التدخلية ومن بعدها المحافظية الجديدة ضعف وجودها وتأثيرها الفكري والسياسي، لكنها في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين عادت وبقوة تأثيرية على الرأي العام الأمريكي بعد أن تعرض لسلسلة من الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية بسبب السياسات السابقة لكلا التيارين، وهذه العودة نجدها تزامنت مع صعود حركة (تي بارتي)[*] ودخول دونالد ترامب الى مجال العمل السياسي وأعلن عن تضامنه مع شعار الحركة عبر جعله الشعار الخاص لحملته الانتخابية الرئاسية (أمريكا أولاً)، وطبقاً لمنظور الحركة الانعزالي فأنها تنظر وتفسر رؤيتها للنظرية الاستثنائية

[*]هي حركة شعبوية محافظة ظهرت في الولايات المتحدة عام 2009 معارضةً للضرائب المرتفعة وتدخل الحكومة الفيدرالية في الاقتصاد، وقد استندت في تأثيرها على إحياء جذور "الاستثنائية الأمريكية" عبر تقديس الدستور المؤسس، ورفض النماذج الأوروبية كالرعاية الصحية الشاملة، واعتبار أمريكا أمة ذات رسالة فريدة مهددة للمزيد ينظر: Rafail & McCarthy 2023, p96-101

الأمريكية، عبر تعريفها لها " بأن أمريكا استثنائية لكونها مختلفة عن العالم، وليست مجرد قدوة له وحسب، لذلك تجد أن مشاركة الدولة لتصبح جزء من تحالفات دولية أ وحروب لا نهاية لها، والمشاركة في اتفاقيات تجارية شاملة، لا يمثل تعزيزاً لاستثنائيتها إنما يسبب تآكل ويقود نحو إذابة الهوية الأمريكية الفريدة في بوتقة العولمة ويفرغ خزينة الدولة لصالح الآخرين" (Kupchan 2020, p48-50) ، ومعنى ذلك أن هذا التيار يقدم منظورًا مختلفاً للاستثنائية الأمريكية ويرى أنها لا تمثل دعوة للتدخل العالمي، أنما تمتلك ميزة فريدة يجب حمايتها عبر الانكفاء على الذات وتقليل الالتزامات الدولية، بتحويل توجهات سياسته الخارجية لتركز على المصالح الوطنية الضيقة، وهذا الأمر دفعها الى التشكيك الدائم بقيمة العولمة والمؤسسات الدولية، ويجدون أن القوة العسكرية الحاسمة يمكن استخدامها فقط عند الضرورة القصوى للدفاع عن مصالح الدولة وأمنها القومي، ولنفهم طبيعة الأصول الفكرية لهذا التيار وكيف تطور مساره الفكري والسياسي وأمتلك القدرة للتأثير على الخطاب والسلوك السياسي الرسمي والشعبي علينا تقصي مراحل تطوره وهي(Ibid, p 56-59):

مرحلة الانبثاق والنشأة: وتجسدت في خطاب الرئيس جورج واشنطن بعد انتهاء فترة رئاسته العام 1796، إذ أكد على ضرورة التزام الدولة بالحياد وعدم الانجراف خلف التحالفات الأوروبية التي أسمها بشراك تهدد استقرار الأمة الأمريكية، وبين ان مصالحها المنعزلة يجب الا تتداخل أو تنضم في أي شراكة أو صراع مع الملكيات القديمة، وواشنطن قدم رؤيته عن النظرية الاستثنائية هنا من جانب فكري وروحي يتمثل بأن استثنائية المجتمع الأمريكي تكمن ببراءته وعزلته، وللحفاظ عليها يتطلب ذلك تعني الابتعاد عن فساد العالم القديم.

مرحلة مأسسة الانكفاء: وهي تمثل عمليات تثبت دعائم العزلة التقليدية من منظور تفكير هذا التيار عبر إعادة هندسة الجدار السياسي له من أجل تأصيل

عقيدته الانعزالية، ونجد أن تجليات هذه المرحلة تجسدت في رفض الكونغرس الانضمام لعصبة الأمم، وقوانين الحياد في الثلاثينيات، إذ وجد أنصار هذا التيار أن المشاركة في الحرب العالمية الأولى هو بمثل الدخول لمتاهات لا مكسب فيها، وأن أمريكا يجب أن تركز على نموذجها الداخلي للبناء والاستقرار، وكان هذا الرأي هو السائد حتى في أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية إلا أن تعرض قاعدة وميناء بيرل هاربور لقصف القوات اليابانية، أدى الى انهيار فكرة العزلة وتراجع تأثير هذا التيار بشكل واضح، أمام صعود تأثير الليبرالية الدولية والمحافظية الجديدة ليستمر غيابه من بدء الحرب الباردة وحتى نهايتها.

مرحلة جينالوجيا التجديد الشعبوي: ظهرت بفعل تعرض الوعي السياسي الجماعاتي لثلاث صدمات الأولى تمثلت بالأزمة الاقتصادية العام 2008 والتي كشفت زيف النخب الاقتصادية الكبرى، والثانية الكشف عن حجم الخسائر البشرية والمعنوية لتكاليف الحرب في أفغانستان والعراق، والثالثة تصاعد موجات الهجرة من الدول المتضررة من الحروب مما أدى لحدوث تغيير ديمغرافي كبير في العديد من الولايات الأمريكية، هذه النتاجات ولدت ردود فعل أعادت إحياء وتجديد التيار الشعبوي الانعزالي، وأسهمت بإعادة صياغة ردايكالية للنظرية الاستثنائية، إذ بدأ الإعلام المؤيد لتفكير التيار ونخبه المؤثرة بالترويج لخطاب سياسي يروج أن أمريكا استثنائية لكنها تتعرض للسرقة والاستغلال من العالم الخارجي وبالتواطؤ مع نخب القيادة السياسية التي أتهمها بالخيانة العظمى للدولة والأمة مقابل مصالح خارجية وهمية، ونجد أن صعود التيار في هذه المرحلة تزامن الحملة الرئاسية لترامب والذي تبنى أفكارهم وتوجهاتهم وكانت السبب في فوزه العام 2016. أن تلك المراحل التي نشأت وتطور منها التيار أعطت للنظرية جوهر مختلف في رؤيته وتفسيره لها عن باقي التيارات السياسية الأخرى ويمكن أن نحددها بالآتي (Walt 2018, p71-72):

1- الاستثنائية التحصينية: يرى أنصار هذا التيار أن النظرية يكمن تفردها وتميزها عبر نظامها السياسي وقيمها ومبادئها الديمقراطية وحرياتها الداخلية، وللحفاظ عليها يجب على الولايات المتحدة أن تنكفئ على نفسها وتتجنب الانخراط المفرط في شؤون العالم الذي قد يفسد أو يضعف جودة واستمرارية هذا التفرد المميز.

2- القيادة بالاستقطاب الإيجابي: يؤمن هذا التيار أن أفضل طريقة لقيادة العالم هي أن تكون مثالاً يحتذى به عبر النجاحات الداخلية التي ينتج عنها ازدهار ورفاه مجتمعها والشركاء والحلفاء المنضويون معها، بدلاً من محاولة فرض قيمها أو أنظمتها على الدول الأخرى بالقوة العسكرية أو التدخلات السياسية.

3- الحصانة السيادية الشاملة: تُعد السيادة الوطنية حجر الزاوية في منظور هذا التيار، إذ يجدون أن أي اتفاقيات دولية أو التزامات متعددة الأطراف هي بمثابة أداة لتقويض هذه السيادة وتحد من قدرة الولايات المتحدة على التصرف بحرية وفقًا لمصلحة أمتها.

4- الانكفاء الهوياتي للقومية الأمريكية: تُعرف المصلحة القومية من منظور ضيق يخدم الطبقة العاملة والمتوسطة الأمريكية، مع التركيز على الوظائف المحلية، وتأمين الحدود، وتقليل الهجرة، بدلاً من الأجندات العالمية أو الإنسانية، لأن وضع مواطني الدولة يجب أن تكون لها الأولوية والاهتمام في التشريع السياسي، وهذا التركيز المطلق هو تعبير عن العقد الاجتماعي الذي يسعى الى تلبية كل تطلعات القواعد الجماهيرية وحمايتها من المؤثرات الخارجية التي قد تسبب هدر أو ضياع لمصالحهم.

هذا التيار يؤمن بالاستثنائية لكن بشكل معكوس وتتجسد تجليات منظوره أنه لا يرى أمريكا مجرد أداة لنشر الديمقراطية الليبرالية، وإنما لامتلاكها دستوراً فريداً وثقافة أنجلو-ساكسونية متميزة، وأخلاقيات عمل رأسمالية قل نظيرها، هذه الميزات

يجب "نقلها اعتماداً على القدوة والانغلاق الثقافي الخالص ل بالغزو لذا فإن محاولة تصدير الثورة والفكر الأمريكي لأفغانستان والعراق خطيئة تجاه النظرية لفرضها قالباً مقدساً على تربة غير قابلة للزرع وبفشلها تخسر أمريكا المصداقية وتلوث نقاء النموذج الأصلي لتواطؤه مع نظام فاسد محلي لتلك الدول" (Mercieca 2020, p66-68) ، ونجد العقل السياسي لهذا التيار يرى أن الاستثنائية مهددة ليس فقط بالقوة الصلبة ولكن هناك نوع أخر من التهديد يتمثل باتفاقيات التجارة الحرة العابرة للقارات، والتي دمرت الطبقة الوسطى البيضاء التي تمثل العمود الفقري للأمة الاستثنائية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب فتح الحدود أمام المهاجرين أدى ذلك لأضعاف النسيج القومي الذي جعل أمريكا أمة عظيمة، لهذا يمثل الانعزال التجاري ومنع الهجرة أداة لحمايتها واجباً وجودياً للحفاظ على الاستثنائية العرقية والثقافية، وعلى الرغم أن هذا التفكير أثار جدلاً واسعاً وصنف غالباً تحت مظلة القومية البيضاء الجديدة، لاسيما أن إدارة ترامب في فترة رئاسته للبيت الأبيض لدورتين تعد امتداد لرؤيتهم الفكرية والسياسية، لكنها في الوقت الحاضر تمثل محركاً قوياً لخطابهم الشعبي والسياسي، وعلى الرغم من قوة هذا الخطاب ألا أنه واجه الكثير من الانتقادات لأنه أسهم في إضعاف الاستقرار العالمي وتراجع النمو الاقتصادي لاسيما بعد " انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العديد من المعاهدات الدولية والتي انعكست على إضعاف الأمن الجماعي وزيادة مخاطر النزاعات الإقليمية وإشعال الحروب التجارية عبر فرض سياسات حمائية ورفع التعرفة الجمركية مما أدى لخفض النمو الاقتصادي العالمي ورفع الأسعار على المستهلكين" (Walt, S. M, op-cit, p78-82)، وأشار منتقدي التيار أن هذه التوجهات الفكرية والسياسية تم اعتمادها من قبل التوجهات السياسية لإدارة ترامب خلال فترة رئاسته ألأولى والثانية، والأخيرة كانت الأشد وأثرت على مسار تطور النظرية الاستثنائية وأدت لتغيير صورة أمريكا الرمزية من

دولة لها رسالة أخلاقية لقيادة العالم الى عادية تبحث عن مصلحتها فقط، وهو ما تجلى في الخطاب والسلوك السياسي للرئيس ترامب إذ عبر عن شعبويته الانعزالية الاستقطابية بتبني قرارات كسرت القواعد السياسية المألوفة والغت معايير الديمقراطية الليبرالية التقليدية، ويمكن أن نحدد حجم تأثير هذا التيار على الخطاب والتفكير الترامبي على مستويين وهما:

المستوى الداخلي: اصدرت إدارة ترامب في البيت الأبيض سلسلة من القرارات التنفيذية الصارمة والتي مثلت أدواته الرئيسة لتحويل شعاراته الانتخابية أمام جمهوره الشعبوي لسياسات واقعية ملموسة، لكن منتقدو سياساته وجدوا أنها سببت انقساماً حاداً في البيئة السياسية الأمريكية والعالمية وقراراته تلك انعكست سلباً على المناخ السياسي للسلطة التشريعية والتنفيذية وتمثلت بالآتي:

1- تآكل التعاقد الديمقراطي: أدت السياسات الترامبية الى تقويض الثقة الشعبية في المؤسسات "الدستورية والصحافة والقضاء عبر تبسيط المشاكل المعقدة وتغذية الانقسام المجتمعي إذ ركز خطابه الشعبوي على تقسيم المجتمع إلى نخبة فاسدة وشعب نقي مما أضعف التماسك الاجتماعي كما شكلت عملية اختياره للقيادات الوسطى والعليا الى تفكيك بعض الأجهزة الحكومية وتقليص نفوذ الوكالات الفيدرالية وتعيين وجوه غير تقليدية في مناصب وزارية حساسة" Mercieca, op-cit,p88-91) ، والهدف من ذلك هو لتغيير العقيدة الإدارية للدولة وبما يتناسب مع منظوره الشعبوي.

2- فرض قيود مشددة للهجرة وأمن الحدود: أستطاع ترامب من تحويل خطابه الشعبوي حول غزو أمريكا تحت "مسمى الهجرة عبر الحدود إلى قرارات تنفيذية صارمة شملت تكثيف عمليات الترحيل وزيادة تمويل الجدار الحدودي وإعادة تنظيم إنفاذ القانون الجمركي وإصدار معايير جديدة لإدارة وضبط الحدود بشكل أكثر حدة قانونية" (Erler 2022, p138-140).

3- الانغلاق الاقتصادي لتشجيع الإنتاج الوطني: أصدر قرارات بإلغاء وإعادة التفاوض حول اتفاقيات تجارية متعددة، كما فرض رسوماً جمركية واسعة على الواردات، بعد أن أصدر قرارات تلزم الحكومة الفيدرالية بتأمين سلاسل التوريد محلياً لاسيما المواد الزراعية والصناعية لتقليل الاعتماد على استيرادها.

4- تقليص الشروط البيئية لتحرير قطاع الطاقة: شكل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في عهد حكمه من اتفاقيات المناخ أحد "الانتكاسات السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها وأدت لعزلتها الدبلوماسية والمناخية وخسارتها للكثير من المزايا الكمركية بسبب الغاء القيود المفروضة على شركات النفط والغاز لزيادة الإنتاج المحلي للطاقة" (Buckley 2024, p187-190).

المستوى الخارجي: ان توجهات السياسية الترامبية الخارجية وفق منظوره الشعبوي الانعزالي أسهم بتفكيك الالتزامات الدولية التقليدية لواشنطن، لتنتقل علاقاته من التحالف المستدام مع الأخر الى المقايضة النفعية لأجل المصلحة، وهذا التوجه زعزع من دعائم النظرية الاستثنائية التي قدمت للعالم عبر التاريخ أن الدولة والأمة الأمريكية تمتلك القدرة والتفرد لقيادة العالم الأخلاقي والحر، ويرى منتقدو السياسات الترامبية وتياره الشعبوي الانعزالي أن هذه التوجهات أضرت دوليا بمكانة وقوة السياسية الخارجية لأنها أصبحت تدار بعقلية رجل الصفقات لا الشريك والحليف الإستراتيجي ويمكن تحديد أبرز ما آلت اليه تلك السياسات بالآتي:

1- انكماش القيادة المشتركة وتفكك التحالفات الإستراتيجية: اتجهت سياسية إدارة ترامب نحو التعامل مع الحلفاء التقليديين مثل حلف الناتو والشركاء الآسيويين كوكلاء وليس شركاء استراتيجيين، إذ فرض عليهم زيادة إنفاقهم العسكري ومقايضتهم بالدعم الأمريكي مقابل مكاسب اقتصادية وتجارية مباشرة، مما أدى ذلك " لأضعاف الثقة الاستراتيجية مع الحلفاء التقليديين في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي وآسيا، بعد التعامل معهم بمنطق تجاري يربط الأمن بالدفع المالي،

والتلويح ببطاقة الانسحاب أو عدم الالتزام بالدفاع المشترك" (Chomsky & Robinson 2024, p155-159).

2- انحسار الهيمنة الجيوسياسية مقابل صعود المنافسين: أدى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العديد من الاتفاقيات الدولية للمناخ والتجارة وحقوق الأنسان ومعاهدة الحد من الأسلحة والصواريخ النووية الى "تراجع مكانة القوة والتأثير الدولي لها وتحجيم دورها على مستوى المؤسسات الأمنية مما أفسح الطريق أمام القوى المنافسة المتمثلة بالصين وروسيا الى تعزيز نفوذها في مناطق حيوية في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية" (Erler, op- cit, p146-150).

3- إحلال الدبلوماسية العسكرية بديل عن التقليدية: عَدَ تطبيق ما عرف بعسكرة السياسة الخارجية والتي تزامنت مع تفكيك البيروقراطية المدنية الى " تقويض دور وزارة الخارجية الفيدرالية وخفض ميزانيتها ومنح صلاحيات أعلى وأقوى لقيادات عسكرية لتمارس دور الوزارة وسفرائها بعد الإعلان ما عرف بإستراتيجية الردع الحاسم بديلاً عن اللياقة القانونية والدبلوماسية مما غير من مفاهيم الحوار والتفاوض الدبلوماسي الى استخدام القوة الصلبة" (Buckley, op-cit,p195-199)، وهو الأسلوب الذي استخدمته في حربها ضد إيران.

4- تصعيد الصراعات الاقتصادية ورفع القيود الحمائية: أسهمت سياسة رفع التدابير الحمائية لحماية السوق المحلية الى تأجيج الحروب التجارية ومهاجمة اقتصاديات الدول المنافسة بعد "استخدام رسوم كمركية عقابية ضد الصين والاتحاد الأوروبي وكندا كأداة ضغط سياسية لإجبارهم على تقديم تنازلات وشكل سلاح العقوبات الاقتصادية أهم أداة لقطع إمدادات البيوتكنولوجيا وأدوات تطوير الذكاء الاصطناعي لإعاقة نموهم في الأسواق العالمية" (Chomsky & Robinson, op-cit,p160-163).

ونجد أن عملية ربط النظرية الاستثنائية بتوجهات هذا التيار وتجليها في السياسة الترامبية انعكست سلباً عليها لأنها أدت الى تراجع كبير لسردية المنارة الأخلاقية لقيادة العالم الحر وتثبيت دعائم قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الأنسان، كما أن استبدال الهوية العالمية البناءة الولايات المتحدة الأمريكية وتحولها الى القومية الأنوية، أسهم بتجرديها من دورها الضامن إقليمياً ودولياً ورفع عنها شرعية القيادة الأحادية، لتصبح مجرد لاعب دولي في عالم متعدد الأقطاب وتسعى لحماية مكانتها الخاصة بعد أن كانت أكبر فاعل مؤثر في إدارة المنظومة الدولية.

الخاتمة:

أن النظرية الاستثناء افي الفكر السياسي الأمريكي المعاصر ليست بناءً أيديولوجياً طارئاً أفرزته لحظة القوة العظمى في القرن العشرين، أنما هي حصيلة نتاجات فكرية ممتدة منذ اللحظة التأسيسية الأولى للجماعات الاستيطانية البيوريتانية والتي حولت رؤيتها الدينية لمرتكز تأسيسي للهوية الأمريكية الجامعة، وعلى الرغم من صعود حركة التنوير والمتزامنة مع مأسسة التعاقد السياسي لكنها لم تندثر وتم إعادة أنتاج ذلك الموروث الديني والتاريخي برؤية براغماتية تنفذها أدوات الديمقراطية الليبرالية، ليتحول المسار الفكري للنظرية من العهد الإلهي للتعاقد سياسي، والأخير مهد لمراحل تطورها لتنتقل تدريجياً من التنظير الكلاسيكي القائم على الاصطفاء الأخلاقي المطلق، إلى المقاربة المؤسسية المرنة والتي أعادت هندسة الاستثنائية بوصفها نتاجاً لبنية سياسية ودستورية فريدة، وليس فقط أنها تمثل إرادة إلهية متعالية. وهذا التحول ذاته هو ما مكّن النظرية من التكيّف مع متغيرات السياق التاريخي دون أن تفقد جوهرها التمييزي، والإرث الفكري لها لم يبقى ضمن الأطر النظرية وحسب، إنما أستطاع التأثير في صميم العقل السياسي الأمريكي المعاصر بوصفه مرجعية توجّه السلوك السياسي على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء، وعلى الرغم من تعدد تجلياته والتي تتناقض

أحياناً في تعبيراتها التطبيقية تبعاً لأيديولوجية التيار السياسي الذي أرتبط بها، لكن جميعها استمدت شرعيتها السياسية ومرجعيتها الفكرية من المرتكزات الجوهرية للاستثنائية، مما يؤكد لنا أن فكرة الاستثناء ليست موقفاً أيديولوجياً محدداً بقدر ما هي بنية عميقة تشكّل الهوية و الوعي لدى العقل السياسي الأمريكي المعاصر، وهذه الحقيقة تفتح أمامنا باب التساؤل حول مدى قدرة البنية الفكرية للنظرية أن تستمر أو تتكيف مع عالم متعدد الأقطاب مما يؤدي لتراجع الهيمنة الأمريكية المطلقة، أم أن استدامتها التاريخية ذاتها باتت رهينة لتلك القدرة لإعادة انتاج ذاتها وتأثيرها من جديد وتتجه نحو تحقيق قيادة العالم الحر.

الاستنتاجات:

1- النظرية الاستثنائية تمثل البنية المعرفية التي تعبر عن الواقع السياسي الأمريكي المعاصر لأنها لا تمثل جزءً من كينونة أيديولوجية سياسية معينة، وإنما هي تتجاوز عملية ادلجتها لأنها تمثل عدسة إدراكية للعقل السياسي وتعمل على صياغته بشكل عميق، وهذا ما يجعل مسألة فهم الخطاب والسلوك السياسي على المستويين الداخلي والخارجي يتطلب تفكيك هذه البنية المتجذرة التي تسبق الفعل السياسي وتوجهاته.

2- اعتماد البرغماتية كآلية للحفاظ على الجوهر الأيديولوجي وتعد عملية انتقال التفكير بالنظرية وتفسيرها من العهد الديني الى التعاقد السياسي أحد أهم أدوات حماية جوهرها الفكري من الانكماش أو الاختفاء، ولهذا نجد أن البرغماتية الليبرالية وفرت الأدوات اللازمة لإعادة إنتاج الموروث القيمي لها في قوالب مؤسسية حديثة، مما سمح للنظرية بالبقاء حية ومؤثرة رغم تغير السياقات الزمنية.

3- احتفاظها بثنائية النموذج والرسالة لهندسة الهوية القومية إذ استطاعت الاستثنائية الأمريكية العمل كآلية مزدوجة، إذ تظهر للعيان مرة كإنموذج يُحتذى به، وأحيان أخرى تمثل رسالة لها قدسيتها ويجب تعميمها، وهذا التذبذب بين

حمائيتها الأخلاقية وهيمنتها الليبرالية لا يعد تناقضاً بقدر ما يعبر عن مرونة بنيتها الفكري التي تسمح لنظامها السياسي بتبرير سياساته المتغيرة استناداً إلى مرجعية استثنائية ثابتة.

4- توظيف الاستثنائية كأداة للضبط والتماسك المجتمعي إذ تم اعتمادها لصهر الهوية الأمريكية المتعددة الأعراق والثقافات، ونجحت تدريجياً بذلك عندما حولت تحويل الرؤية الدينية الاستيطانية لهوية دستورية جامعة، وأنتجت ما يعرف اليوم بالدين المدني الذي يوفر الشرعية للمؤسسات السياسية ويضمن الحد الأدنى من الإجماع القومي في مواجهة الأزمات البنيوية.

5- تعرض النظرية لأزمة فكرية وسياسية إذ يواجه العقل الأمريكي اليوم تحدياً وجودياً يتمثل في أزمة تكييف الاستثنائية ففي الوقت الذي بُنيت على تصور المركزية المطلقة، فرضت المتغيرات الدولية في ظل عالم متعدد الأقطاب واقعاً يتطلب التنازل عن هذه المركزية، وهذا أدى لولادة حالة من التوتر الشديد ما بين الوعي الاستثنائي والواقع التعددي، مما قد يؤدي إما إلى انكفاء أيديولوجي راديكالي أو إلى إعادة ابتكار جذرية لمفهوم القيادة العالمية.

6- تحول الاستثنائية من الحق المطلق إلى المسؤولية الوظيفية وهذا ما يشير اليه مسارها المعاصر، ومحاولة العقل السياسي الأمريكي لإعادة تعريفها لا بوصفها امتيازاً أخلاقياً ممنوحاً، إنما تمثل ضرورة وظيفية لاستقرار النظام الدولي، وهذا التحول نحو الاستثنائية المؤسسية يهدف إلى رفع شرعية القيادة الأمريكية في المحافل الدولية عبر ربطها بحماية القيم الكونية المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يجعلها محصنة من النقد التقليدي الموجه للأيديولوجيات القومية.

المراجع والمصادر:

1- Alan Ryan, On Tocqueville: Democracy and America, Liveright Publishing (W.W. Norton), 2021.

2- Anders W. Edwardsson, Radical Betrayal: How Liberals & Neoconservatives Are Wrecking American Exceptionalism, 2023.
3- Brian Steele, American Character, Published online by Cambridge University Press,2012.
4- Cha, Taesuh, The End of Exceptionalism? The Lost Soul of American Hegemony in the Trump Era, Korean Journal of International Studies, vol. 18, no. 1, 2020.
5- David P. Forsythe & Patrice C. McMahon, American Exceptionalism Reconsidered: U.S. Foreign Policy, Human Rights, and World Order, Routledge, 2017.
6- David Reynolds, America, Empire of Liberty: A New History of the United States, Basic Books, 2021.
7- David T. Buckley, Blessing America First: Religion, Populism, and Foreign Policy in the Trump Administration, Columbia University Press,2024.
8- Edward J. Erler, The United States in Crisis Citizenship, Immigration, and the Nation State, Encounter Books,2022.
9- Ellias Aghili Dehnavi & Mobin Karbasi, Do It As Wilson Says: The Wilsonian approach concerning US foreign policy, Tradition, 2020.
10- G. John Ikenberry, A World Safe for Democracy: Liberal Internationalism and the Crises of Global Order, Yale University Press, 2020.
11- Greg Grandin, The End of the Myth: From the Frontier to the Border Wall in the Mind of America, Metropolitan Books, 2019.
12- Hal Brands, The Twilight Struggle: What the Cold War Teaches Us About Great-Power Rivalry Today Yale University Press 2022.
13- Hilde Eliassen Restad, American Exceptionalism: An Idea that Made a Nation and Remade the World, Routledge Studies in US Foreign Policy,2017.

14- Jack James Clayton, The Vietnam Syndrome and the Iraq War: American Exceptionalism and the Role of Domestic Public Opinion in US Military Intervention, PhD Thesis, SOAS University of London, 2025.
15- Kupchan, C. A, Isolationism: A History of America's Efforts to Shield Itself from the World. Oxford University Pres.2020.
16- Lloyd E. Ambrosius, Woodrow Wilson and American Internationalism, Cambridge University Press, 2017.
17- Mercieca J., Demagogue for President: The Rhetorical Genius of Donald Trump. Texas A&M University Press,2020.
18- Michael C. Desch, The Cult of the Irrelevant: The Waning Influence of Social Science on National Security, Princeton University Press, 2019.
19- Michael Parker, John Winthrop Founding the City Upon a Hill, Routledge History American,2014.
20- Noam Chomsky & Nathan J. Robinson, The Myth of American Idealism: How U.S. Foreign Policy Endangers the World Penguin Press,2024.
21- Patrick Rafail & John McCarthy, The Rise, Fall, and Influence of the Tea Party Insurgency, Cambridge University Press, 2023.
22- Paul Gottfried, The Vanishing Tradition: Perspectives on American Conservatism, Cornell University Press, 2020.
23- Richard Boyd, The Cambridge Companion to Democracy in America, Cambridge University Press, 2022.
24- Richard W. Etulain, Does the frontier experience make America exceptional, University of New Mexico Press, 2019.
25- Sean Wilentz, No Property in Man: Slavery and Antislavery at the Nation's Founding Harvard University Press 2018.

27- Steven A. Cook & Martin Indyk, America's Strategic Burden in the Middle East: Overreach, Withdrawal, and the Crisis of Credibility,2025.
28- Tanja A. Börzel &others, Polarization and Deep Contestations: The Liberal Script in the United States, UP Press,2024.
29- Walt, S. M, The Hell of Good Intentions: America’s Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy, Farrar, Straus & Giroux,2018.